المحاضرة 2 : العلاقة بين الحوكمة المحلية والحكم الراشد

لقد بحثنا في الكثير من المراجع فلم نجد إجابة دقيقة وشافية لهذا السؤال، ولعل كل ما وجدناه هو مجرد تعاريف للحكم الراشد، ولحوكمة المؤسسات أو الشركات، وبالتالي استنتجنا بأنّ المصطلحين نابعين من مشكاة واحدة وأنها مكملين لبعضهما البعض. كما أنّ الكثير من الباحثين والدارسين ممن تطرقوا لمواضيع الحكم الراشد والحوكمة المحلية وحوكمة الشركات قد عرّفوا الحكم الراشد بنفس المترادفات التي عرّفوا بها الحوكمة المحلية، طبعا مع بعض الاخلاف في التفاصيل الصغيرة التي تم إضافتها للحوكمة المحلية كمسألة الديمقراطية التشاركية في البلديات والولايات، والحوكمة المفتوحة وغيرها من عمليات تقريب الوحدات المحلية من المواطن، والية جعل المواطن المحلي أساس العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره، كل ذلك من منطلق واحد أكيد أنّ هذا المواطن هو الذي يدفع الضريبة، وبالتالي من المفترض أن يكون هو الشريك الأول الذي يحوز على أعلى الأسهم في الشركة، وربما هذا ما يذكرنا بما قاله الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن في مقولته الشهيرة، التي يتباهى كل رؤسائهم الى اليوم؛ بأنّ حكومة الشعب من أجل الشعب وبالشعب حكومة خالدة لا تزول أبدا .